قراءات

المسؤولية امانة

سعدي غيلان

في بعض الاحيان يشطح بنا الخيال ونتخيل انفسنا مسؤولين مهمين في الحكومة ونقول العبارة الشهيرة "لوكنت مسؤولا لفعلت كذا وكذا". وعادة نضع انفسنا في موقع المسؤولية. عندما تصادفنا بعض المشكلات سواء كانت صادرة من موظف حكومي او مواطن وتخيلت نفسي مسؤولا مهما وحددت بعض القرارات التي اتخذها لاصلح بها بعض ما اراه خطأ او تصرفا سيئا.. فلو كنت مسؤولا لاغلقت كل مواسير المياه المخصصة لسقي الاشجار في الشوارع بعد ان تنتهي مهمتها بدلا من انسياب المياه الى الشوارع وتسبب هدر المياه. ولشددت الرقابة على اللوحات الاعلامية خاصة التي تعلق في الشوارع وعلى الجدران لما تحمله بعض هذه اللوحات من مناظر تخدش الحياء.

ولاصدرت أمراً قضائياً بتوقيف كل الاشخاص الذين اقاموا محطات غسل وتشحيم وقتية لغسل السيارات في بعض شوارع بغداد لما تسببه من هدر في المياه الصالحة للشرب وعدم ايصالها للمواطنين. ولاتخذت الاجراءات الامنية المشددة واغلقت جميع الطرق المودية الى اماكن التطوع الخاص بالحرس الوطني او الشرطة العراقية او اي تجمع لتفادي الكوارث والمآسي التي حلت بشعبنا الكريم التي راح ضحيتها المئات. واتخذت قرارا امنع بعض المسؤولين في الدولة بعدم التحدث في الوقت الراهن بأمور تتجاهل او تهمل مطالب الشعب منها ان الخدمات التي تقدم للمواطن تكلف ميزانية الدولة 50% ويطالبون بالغاء دعم الدولة للخدمات التي تقدم للمواطن وللتنمية الوطنية ولفرضت رقابة صارمة صارمة على شركات تعبئة المياه او المشروبات الغازية للتأكد من انها فعلا تلتزم بالمواصفات المطلوبة للتعبئة. وانها تعبء المياه بالطرق الصحيحة ولفرضت على ورش السيارات احضار شهادة معترف بها ان العمال الموجودين في الورشة متخصصون في اصلاح السيارات ولاصدرت قرارا يعاقب فيه كل شرطي يقوم باطلاق الاعيرة النارية اثناء سير دوريتهم بالاتجاه المعاكس لان هذه الاطلاقات قد تصيب الاطفال والمواطنين الابرياء ولمنعت كل مواطن يتحدث بالطائفية المقيتة عبر وسائل الاعلام كونها تثير الفتن.

عولمة التقدم وانبعاث التخلف*

ياسين الحاج صالح

ببطء، لكن بثبات، يبدو أنه يتحقق لكل من الصين والهند تقدمات متنوعة حاسمة: معدلات نمو اقتصادي عالية، مستوى علمي وتكنولوجي عالمي أو يكاد، سمعة واحترام دوليين أكبر من أي وقت سبق، وقوة عسكرية مقتدرة تتيح لكل منهما الدفاع الفعال عن مجالها. تتميز الصين عن جارتها بحجم اقتصادها "الثالث عالميا اليوم، وقد يغدو الثاني خلال سنوات"، بمعدل نمو اقتصادها الأعلى، بضبطها للزيادة السكانية، غير أن نظامها السياسي استبدادي، ويبدو أن الفساد أوسع انتشارا فيها. الهند بالمقابل تعاني من فقر قطاع كبير من سكانها "35%"، لكن نظامها السياسي الديمقراطي أظهر كفاءة ومرونة وقابلية للتطور أكيدة. وثقافتها العالمة والشعبية "أديان، سينما.." منافسة اليوم عالميا.

وإلى جانب الهند والصين، تطور بلدان أميركا الجنوبية نظما اقتصادية وسياسية أكثر ديمقراطية ومساواتية، وتبدو حائزة بدورها على طاقة تطور كبيرة. زمن الانقلابات العسكرية وفرق الموت وتبني الولايات المتحدة لها يبدو أنه انطوى نهائيا. البلدان المذكورة، الآسيوية منها والأميركية، تعرض الهياكل السياسية للدولة القومية التي تتدمقرط أكثر وأكثر، وتضمن درجات أكبر من الحريات السياسية لمواطنيها ومن المساواة القانونية بينهم، ومن "تحرر المرأة". واقتصاديا هي رأسماليات منتجة، لكنها لا تنزلق نحو التطرف النيوليبرالي، ولا يغري غير قليل منها التطرف الشعبوي المقابل. نتكلم على ما يقارب 3 مليارات نسمة، نحو 45% من سكان الكوكب. لذلك ربما يتعلق الأمر بعولمة التقدم، بموجة تقدم عالمية كبرى، تفوق أهميتها بلا شك "الموجة الديمقراطية" قبل عقدين من السنين. هي على كل حال مزامنة لها، وإن تكن أقل درامية وأبطأ إيقاعا وأخفى ظهورا. ولعل عمق هذه الموجة واتساع مداها هما ما يجعلانها فائضة على أية أيديولوجية، خلافا لما كان الحال بخصوص "الموجة الديمقراطية" قبل عشرين عاما. فائضة على الإيديولوجية، لكن يبدو أن الموجة هذه تعيد الاعتبار لمفهوم التقدم، وإن أعطته بعدا امتداديا، إن جاز التعبير، وليس بعدا سهميا أو أماميا. أعني بالتقدم في هذا السياق: اقتصادا رأسماليا منتجا، دولة - أمة ديمقراطية ومسؤولة اجتماعيا، تحرر المرأة، أوضاع ديمغرافية تتجه نحو الاستقرار، حرية الثقافة والتفكير والدين. أوضاع اجتماعية وسياسية وثقافية سبق أن تحققت للأمم الغربية.

لا تتساوى الدول المعنية على مستوى المعايير العامة المذكورة، وتواجه أكثرها اختلالات بنيوية كبيرة، اجتماعية وديمغرافية في الهند، سياسية واجتماعية وبيئية في الصين... ولا يستبعد أن تتفجر فيها أزمات حادة بين حين وآخر. لكنها تبدو بلدانا مالكة لزمام أمرها ومسيطرة أكثر من أي وقت سبق على مسارات تطورها. دكتاتورية الحزب الشيوعي الصيني ليست هجومية اليوم، ولعلها لا تنازع من حيث المبدأ في حاجة البلد الأكبر في العالم إلى دمقرطة نظامه، بما يجعله معاصرا سياسيا للأمم الأكثر تقدما. وعلى إنجازيتها المدهشة، تعرض البلدان المذكورة أيضا درجة لافتة من التواضع السياسي والإيديولوجي. فكأنما يقترن التقدم في كل مكان مع قفزة في الانضباط النفسي والسلوكي، والعقلنة الاجتماعية والسياسية، وطفرة موازية في نزع الطابع الإيديولوجي لتفكير النخب العامة.

العبرة التي قد يمكن استخلاصها من هذه الموجة هي أن التقدم العالمي واحد. ليس هناك تقدمات متعددة أو معايير متعددة للتقدم بتعدد الثقافات أو الأديان. ووحدة التقدم لا يبدو أنها تتعارض مع التعدد الثقافي. فلم تغد الصين أقل صينية ولا الهند اقل هندية ولا البرازيل أقل برازيلية.. وهي تظهر مزيدا من التحكم بأقدارها وتحقق مزيدا من الكفاءة والعقلانية والحريات لمجتمعاتها. بل لعل ثقافاتها مرشحة لأن تفرض نفسها كثقافات عالمية في مستقبل قد لا يكون بعيدا، بالضبط بفضل ما تحققه من تقدم مادي وسياسي واجتماعي. على أن وحدة التقدم مضادة لإيديولوجية التقدم، في أي من صيغتيها الشيوعية والليبرالية. تقدمت دول أميركا الجنوبية حين أخذت تنفلت من العقيدة النيوليبرالية ووصفات المؤسسات المالية الدولية، وأخذت الصين تتقدم حين تحول الحزب الشيوعي الصيني إلى بيروقراطية قومية، تهتم بقدرة القط على صيد الفئران لا بلونه، على قول دينغ سياو بينغ قبل ربع قرن. وبموازاة الاعتبار المستعاد للتقدم العالمي ينبغي إعادة الاعتبار لمفهوم التخلف أيضا. كان خرج هذا المفهوم تقريبا من التداول في ثمانينات القرن العشرين مع خروج مفهوم التقدم وأزمة الإيديولوجية التقدمية في صيغتها الشيوعية. انتهى التقدم فانتهى الخلف. صعدت بالمقابل قراءة للوحة العالمية تتكلم على الثقافات والحضارات والهويات... والاختلاف. من كلود ليفي ستروس إلى ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة، كانت السيادة الفكرية تدين لمفهوم الاختلاف. جاء هذا التحول بردا وسلاما على قلوب نخب سلطوية ودينية في بلداننا. لسنا متخلفين، نحن مختلفون. وفي تسعينات القرن العشرين كانت "الخصوصية"، الصيغة العربية للاختلاف، هي الحجة الأساسية للوقوف في وجه الموجة الديمقراطية التي ترتبت على انطواء صفحة "المعسكر الاشتراكي" في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية.

لكن في واقع الأمر لم يكن لنا من الاختلاف غير التخلف، ومن الخصوصية غير غريزة الحياة بأشد تجلياتها عمومية ابتذالا: الاستبداد الخانق، الجشع، الفساد، دكتاتورية المال، التشدد الديني الذي "يحصنه كل أحد". خلافا للنظرية المضمرة في عقيدة الخصوصية (التقدم استلاب يلغي الاختلاف و"الأصالة")، فإن الاختلاف والتقدم، معرفا بالديمقراطية والاقتصاد المنتج النامي والتحرر الاجتماعي والثقافي، ينموان معا. بالمقابل يلغي التخلف كل اختلاف وكل أصالة. هل تعيد عولمة التقدم هذه الاعتبار أيضا للتاريخانية التي دافع عنها عبدالله العروي طوال عمره، وقد مرت عليها "وعليه" أوقات صعبة في ثمانينات القرن الماضي وتسعيناته؟ ربما يقتضي الأمر "إعادة تحيين" للفكرة التاريخانية، لا أحد أكثر من المفكر والمؤرخ المغربي مؤهل للقيام بها. يثير التقدم الآسيوي الأميركي سؤالا صعبا عن العلاقة بين التقدم معرفا كاقتصاد منتج ودولة ديمقراطية ومجتمع منفتح وبين أوضاع الموروث الديني والثقافي. هل يشرط إصلاح الدين والثقافة الديمقراطية والتنمية والتحرر الاجتماعي أم العكس؟ لا مجال لـ"سلق" هذا الموضوع الحاضر بكثافة في مداولاتنا الفكرية والسياسية الراهنة "سأخصه بتناول مستقل"، لكن يبدو أن نخب مجتمعاتنا تستسلم لنزعات ثقافوية أو ثقافوية مضادة، تتقاسم تفكير أكثرنا اليوم. فإما وضعت مواريثها الثقافية في وجه العالم المعاصر باسم الخصوصية "الإسلاميون والقوميون، ومعهم أهل الحكم غريزيا"، أو رهنت كل شيء بانصلاح ناجز لهذه المواريث على نحو ما يفعل منسوبون لـ"العلمانية" و"الحداثة". نظريتان مثل بعضهما.

* الحوار المتمدن.

هل سيحقق مؤتمر لندن ما نرجوه من استثمارات ؟

حميد الموسوي

قياسا بحجم الخراب والدمار الذي طال البنى التحتية والعمرانية والخدمية بسبب الاحتلال وما سبقه من حروب وتخلف العراق عن المنظومة الدولية في جميع المجالات والحقول بسبب توجه السلطة السابقة الى العسكرة وهدر الموارد على الالة الحربية واهمال المشاريع بمختلف انواعها، وما تركته الحرب العراقية الايرانية من خراب شامل استنزف كل موارد العراق المالية وما نجم عن احتلال دولة الكويت من تعويضات وخسائر تركت العراق يئن تحت طائلة قروض بمليارات الدولارات لا تكفي ثروات العراق النفطية لمئات السنين من سدادها، ثم خضوع العراق لحصار ظالم حرم العراقيين من اقامة اي مشروع نافع بل ارجع العراق الى عصور ما قبل النهضة.

نقول قياسا الى ما تقدم انه لا يوجد في العراق مجال او حقل لا يحتاج الاستثمار وخاصة القطاعات الكبرى مثل الاسكان والصناعة بمختلف انواعها، وقطاعي النفط والغاز، وقطاعات الخدمات الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي والاتصالات والسياحة والصحة والزراعة والتعليم وغيرها، اذا ما من قطاع ولا مجال مما ذكر لا يعاني تخلفا وفشلا وتراجعا خطيرا مقارنة بالتطور التقني والاداري والفني الذي شهده العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي. وبغير النهوض بهذه القطاعات وبخطط انفجارية سريعة لا يمكن ان نتصور عراقا متطور جديد.

من الطبيعي ان هذه الثورة النهضوية تحتاج الى اموال طائلة تقدم الى شركات عملاقة لتنفيذ هذه المشاريع بالصورة الحضارية والتقنية المطلوبة. وهنا يأتي دور الاستثمار الذي يستحيل انجاز هذه المشاريع بدونه. لا شك ان جميع الشركات العربية العالمية الاستثمارية تتمنى استثمار رؤوس اموالها في العراق خاصة بعد الازمة المالية التي لم يتأثر بها العراق والحمد الله، لكن هذه الشركات تبحث عن بيئة آمنة لضمان الربح ودون التعرض للخسائر والاذى.

بناءا على هذه التصورات نظمت الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار بالتعاون مع نظيرتها الهيئة البريطانية مؤتمرا موسعا للاستثمار للفترة من29-30 من نيسان الماضي بحضوراكثر من 600 شركة عالمية ومستثمر وبمختلف الاخصاصات. ولأهمية هذا المؤتمر والآمال المعقودة عليه فقد تم افتتاحه من قبل رئيس الوزراء العراقي الاستاذ نوري المالكي ورئيس الوزراء البريطاني غوردن براون وبمشاركة عدد كبير من وزراء الدولتين ورجال الاعمال، حيث تم توقيع اتفاقية عراقية بريطانية للتعامل الاقتصادي والتقني لتحل محل الاتفاقية القديمة الموقعة في لندن سنة 1981 والمصادق عليها بالقانون العراقي رقم 87 لسنة 1981. العراق ولشدة حاجته لمثل هذه الاسثمارات يتحتم عليه ان يوفر الاجواء الامنية والظروف المشجعة لهذه الشركات ويستجيب قدر الامكان لشروطها المعقولة ويعطيها التعهدادت اللازمة والضمانات الاكيدة بتوفير الحماية وتسهيل تنفيذ مشاريعها حسب ما معمول به دوليا وفق معاهدات والتزامات يكون فيها ضمان الحقوق للطرفين.

لقد شهد العراق قدوم العديد من الشركات الاستثمارية وخاصة الخليجية منها خلال لسنوات الثلاث المنصرمة وقامت بالفعل بانجاز مشاريع بارزة خاصة في المحافظات الجنوبية والوسطى التي تشهد استقرارا ملحوظا، لكننا نطمع ان تشمل هذه الاستثمارات كل محافظات العراق وبصورة اوسع وحجم اكبر وهذا لا يتحقق الا باعادة النظر في قانون الاستثمار العراقي الجديد المرقم 13 لسنة 2006، والاخذ بعين الاعتبار ما تقدمه الشركات الاستثمارية العالمية من مقترحات والعمل على ازالة معوقات عمل تلك الشركات، علما ان ثلاثمائة من الشركات المشاركة في مؤتمر لندن قد عرضت خدماتها وأبدت رغبتها للقيام بمختلف المشاريع الاستثمارية في العراق.

ان هذا المؤتمر الهام يشكل منجزا كبيرا مع الاهمية الدولية التي اكتسبها وبهذا الحضور الرسمي وهذه المشاركة الواسعة ما يضع الحكومة امام مسؤولياتها في تفعيل مقرراته ودعمه بأقامة مؤتمر قريب في بغداد للاطلاع عن كثب على الاوضاع في العراق، ومن الضروري اشراك مجالس المحافظات وحكوماتها المحلية الجديدة في فعالياته ليقدموا حاجة كل محافظة من المشاريع وحسب الاولويات والاسبقيات الضرورية وليتحملوا مسؤولياتهم تجاه محافظاتهم وجماهيرهم التي انتخبتهم ولا يعلقوا الفشل على شماعة الحكومة المركزية. فقيام المشاريع الاستثمارية الكبرى في جميع المحافظات لا يمكن ان يتم الا بتعاون جاد بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية.

ثقافتنا! *

جنبلاط الغرابي

لما كانت الثقافة واحدة من اهم الاسس التي يعتمد عليها المجتمع في تسيير معاملاته وتلبية حاجاته، كان يجدر بالباحثين التوقف في هذا الامر والتأمل كثيرا قبل الافادة في تعريف وايضاح هذه الموضوعية.

حيث ان المفاهيم المتداولة بين الافراد والمبادى التي يستند عليها كل فرد، بعيدة كل البعد عن المنهج والمعيار الدقيق. في حين ان المروجين لموضوعية الثقافة يسلكون الطريق الذي يؤدي الى الخلط بين المفاهيم الانتزاعية، مثالا على ذلك- الحرية-او الديمقراطية- فهذه المصطلحات مازالت تعاني من اهمال الدقة في التعامل معها وفق الالية الصحيحة، ووفق البرنامج المناسب للايضاح. فهناك الكثير ممن يعتقد بمفهوم الديمقراطية والحرية، هو مايقع في قبال الجبر والتقييد، وهذا الامر ليس جديرا بأن يلتزم مكان الصحة، بدليل وقوع الفوضى من ناحية اخرى اذا ارتفع القيد بنحو المطلق. لذا يتوجب علينا ترميم هذه المفاهيم وتحديد المنطلقات التي تولد هذه العناوين، مادامت تعبر عن اساس فكري يختزل مواضيع مهمة بالنسبة لمجتمعنا. اما الاشكال الاخر فهو عدم تحديد المفهوم من قبل اهل الاختصاص.

فالبعض يتصور ان توضيح فكرة الديمقراطية والمساواة والحرية تقع ضمن عمل السياسي، بينما في الواقع ان القضية غير مرتبطة بالسياسة بقدر ما تكون مرتبطة بمهام، الفيلسوف. صحيح ان السياسيين يتداولون هذه المصطلحات دائما،الا انه نوع من فنون الترويج، وعلى السياسي تطبيق هذه المبادى ليس الا، وليس من مهامه توضيح وتبيان المفاهيم. وعلى ضوء هذا الامر يتوجب على مجتمعنا النظر بدقة والتعامل مع هذه المفردات بموضوعية تامة، وعدم توليد هذه المفردات وفق الرغبات والاهواء او وفق استنباط الحاجات الضرورية. فهذه المسائل تساوي المنطلقات او تمثل الثوابت المنطقية لاداء المجتمع ولايمكن تصورها وفق الحيثيات المتقلبة او الاستيراد من المجتمعات الاخرى. فقد تنظم بعض المجتمعات مفاهيمها وفق برنامج الحاجة المادية، لذا يكون استنباطها للمفاهيم وفق تصورات بعيدة كل البعد عن البرهان السليم. وهذا ما حصل في كثير من المجتمعات الاوربية والتي تملك اتجاها ماديا يختزل جميع الموارد الحياتية ضمن الاطار المادي والنفعي، والسبب الذي دعى هذه المجتمعات الى هذا التوجه، هو الظروف المحيطة والمؤثرة بالصورة المباشرة والتي هيمنت بصورة سلبية على جميع افراد المجتمع ولحقب طويلة من الزمن امتدت الى القرون، فكانت النتيجة الملازمة لهذه الهيمنة هو البعد عن النمط الايجابي ورفض الثوابت بالصورة المطلقة، والاعتماد على الحاجات الضرورية في تكوين المقاييس والسبل.

وبالرغم من تصور البعض بأن هذا المجال له ايجابياته الملموسة،الا انها في الواقع لاتملك ان تسد الثغرات الهائلة التي نشأت من جراء هذا الاتجاه، بل اعتقد اكثر من هذا وهو ان السلبيات التي تكونت وفق العقيدة النفعية اكثر بكثير من الواقع الايجابي المفترض تحصيله. فضياع المبادى والالتزام الاخلاقي اصبح امرا يكاد ان يكون هدفا يتوجب تحقيقه كونه يقف بالضد من التيار النفعي.

ولنقرا سويا ماذا يجيب جان بول سارتر شخصا اراد ان يأخذ مشورته في ان يبقى مع امه الوحيدة التي تحتاجه او الذهاب الى المعركة من اجل الانتقام. فكان جوابه-انت حر فاختر بنفسك، ان اية نظرية اخلاقية شاملة لاتستطيع ان تهديك، ان الحياة ليس فيها علائم وبشائر تنير السبيل-. يتجلى لنا من خلال هذه الاجابة عدم الاعتقاد بالثبوتية في المجال الاخلاقي. فلا توجد بنظر سارتر اي جهة قادرة على ان تحدد القيم والمواقف. وفي الواقع ان هذه الرؤى الفكرية تمثل مبررا للامراض الاجتماعية،وتهيئ التفتت في الترابط الضروري بين الكيانات والافراد،ولايلزم منها اي فائدة للمجتمع بقدر ما هي حافلة بضجيج الانانية،والبعد عن اللوازم التي تنشط في اذهاننا وحياتنا. لذا لابد لنا من الاشارة الى ان المنابع التي تصدر لنا الضروريات لايتوجب الاخذ بها وفق ازالة وتحوير المفاهيم.فالثقافة لها مفهومها الواسع، والحرية والديمقراطية يشكلان الوسيلة والغاية للفرد، فلا يمكن تجريدهما من المفهوم الخاص واعطائهما نشاط ضروري وفق الحاجة، خصوصا ان الحاجة لها تداعيات خطيرة لسبب اشتمالها وتسلطها على جميع الحقول والمجالات.

فلا نجد موضوعا في حياتنا الاجتماعية يخلو من الالحاح في سد الحاجة، فياترى هل ياخذنا هذا الجانب الى قبول ما مطروح، دون النظر الى السلب والايجاب الذي يدخل في محتواه؟.

* موقع كتابات.

في أزمة الديمقراطية ومأزق الدولة الوطنية*

ماجد الشيخ

الفشل الذي "ترتكبه" مجتمعات "الدول" في العالم الثالث، بما فيها سلطاتها أو أنظمتها السياسية، ومجاميع النخب، لا يمكن رد أسبابه إلى عمق الانشغال بالسياسة، أو مدى الابتعاد عنها، بل إلى "الفكر السياسي" المتوارث وإرثه الأبوي والديني، والعديد من جوانبه النظرية تحديداً، لا سيما تلك التي رأت في تحرر أو استقلال بلدان وخروجها من تحت عباءة الكولونيالية الاحتلالية، ما يأذن أو يسمح ببدء "التمتع" بثمار التحرر الوطني، وبناء الدولة. إذ تحت هذه "العباءة الوطنية" جرى ويجري التحكم برقاب شعوب بأكملها، لمنعها من التمتع بثمار تحررها الوطني فعليًا، وبناء دولها وسياداتها الوطنية حيث الممارسة الهيمنية السلطوية لديكتاتورية الحزب الحاكم – الأحادي – أو ديكتاتورية الفرد أو الزعيم الأبوي؛ تحول دون انفتاح أية آفاق ممكنة أو محتملة؛ لتطور ديمقراطي واعد داخل المجتمعات الوطنية. وفي المجتمعات التي لم تتمكن الديمقراطية من غزو قلاعها من الداخل، لم تستطع التعددية وثقافة التنوع – الديمقراطية بطبيعتها وطبعها – إحراز غلبتها في مواجهة سلطة الحزب الواحد، أو الأحزاب التابعة، الدائرة في فلك "الحزب القائد"، إذ ليس في إمكان النظام السياسي الحاكم، إدعاء أنه الأقدر دائما على استنباط أو إيجاد الحلول المستعصية لمشكلات الداخل الوطني، حتى الواردة مسبباتها من الخارج، خاصة في ظل هذا التدهور والانحطاط، ليس في مؤسسات السلطة، بل وفي مؤسسات أهلية تخضع لإشراف قوى مجتمعية؛ منها ما هي ذات طابع ديني أو حتى ذات سلوك سياسوي. حتى باتت بعض القوى السياسية والسياسوية على حد سواء؛ وجهان لعملة واحدة: عملة الإستبداد واحتراف تبادل المنافع، وحتى تبادل المواقع في أروقة سلطة، حتى تلك التي لا سلطة، أو لا تمتلك أي رصيد سلطوي لها. صحيح أن الديمقراطية ليست دائما ترياق الحلول؛ لكامل المشاكل والأزمات ومعاناة المجتمعات الوطنية، في غياب ممارسة ديمقراطية صحيحة، أو لنقل موضوعية، تبتعد عن المصالح والأهداف الأنانية الخاصة ببعض الشرائح أو الفئات الاجتماعية أو السياسية، لكنها وبموضوعية منارة انتظام أو السبيل الناظم لحق ممارسة العمل السياسي أو في صفوف المجتمع المدني والأهلي، الموازي للإطار السلطوي الناظم لممارسة الحكم، وفق القوانين التي يرتضيها الجميع كتعاريف خاصة بالممارسة الديمقراطية وأساساتها النظرية وفكرها الخاص على حد سواء.لسنا هنا بصدد تحديد ماهية الديمقراطية، أو الحكم السليم أو الرشيد الذي يمكن عبر التزامها من ابتناء علاقات تسمو على الأنانيات والنرجسيات القاتلة، إذ أن الديمقراطية كعملية ناظمة ومنظمة تختلف في تطبيقاتها بين مجتمع وآخر، بين دولة وأخرى، وبين قارة وأخرى، نظرا لتعدد وتنوع القيم والثقافات والمرجعيات والمصادر التي يمكن الإحالة إليها، وهي تشكل خلفية التشكل الديمقراطي. حتى داخل المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة، هناك تشكلات وتمثلات مختلفة، لا يمكنها اختزال الديمقراطية وحشرها داخل إطار من تعريف أحادي؛ ينبغي للممارسة أن تنتظم وفقه أو تنحاز إلى شكل نظري محدد له.هنا.. نحن في فضاء مفتوح من الغنى التعددي، أو التعدد الغني بمساحات مفتوحة هي الأخرى على تعاريف السلوك النظري، وعلى تصاريف السلوك العملي لديمقراطية هي الأكثر خصوصية، واشد اتزانا في حفاظها على خصوصية المجتمعات، والدول، والسلطات التي تنحاز إلى هذا الشكل من أشكال الممارسة والسلوك العملي للسلطة، بما هي الوظيفة الخاصة بممارسة الشأن العام، أي بما هي الوظيفة الخاصة لممارسة الخدمة العامة، لصالح إفادة المجموع العام لا الشرائح الخاصة أو الشرائح العليا من طبقات أو فئات أو أحزاب نخبوية.

رغم ذلك.. فالديمقراطية لا تمتلك تعاريف محددة وناجزة مرة وإلى الأبد، وهي ليست ذات بعد واحد، هو ذاك الذي يصفها أو يوصفها كشكل من أشكال الاستقامة المطلقة، أو يمكنها أن تنعش شعورنا وإحساسنا بتأدية الواجب دون منغصات استرداد الحقوق الواجبة لنا، جراء انتخابنا أو اختيارنا ما يتوافق مع هذا الانتخاب، أو يوافق ذاك الاختيار، في إطار العملية الديمقراطية بوجهها المتصالح مع ذاته، تلك الذات التي تحمل في طياتها أو في جوهرها تأويلات لا نهائية، هي مثل نظرية دريدا التفكيكية لا يمكن أن تحيل إلى منجزها كمنجز مطلق، كما لا يقود تحليلها إلى كونه التحليل الأحادي، وإلا كانت كل عملية انتخابية؛ حتى تلك التي أشدها وضوحا وشفافية، تشهد عمق حاجتها إلى تفكيكية خاصة، لا تفضي عبر تأويلاتها المتناسلة إلى انتهاء. من هنا "رواج" نظرية أن العملية الديمقراطية، قد تأتي بنقائضها النافية الإلغائية أو الإقصائية، على ما شهدنا في ثلاثينات القرن الماضي من صعود للنازية الألمانية أو الفاشية الإيطالية، عبر صناديق الانتخاب التي حكمت على العملية الديمقراطية بالإلغاء والانتهاء، ما دام "الزعيم الملهم" أو "القائد الضرورة" وفق "العقائد الخلاصية" قد ولد من رحم الصناديق التي جادت به، كما لن تجود بواحد مثله، لا من قبل ولا من بعد. وفي بلادنا وما يماثلها من بلدان تعاني نقصا مريعا في ثقافة الديمقراطية، وهضم خبراتها وتجاربها المتنوعة، لم تقدم صناديق الانتخاب تلك الحلول الناجعة للمسألة الديمقراطية في العديد من الأروقة السلطوية، حتى تلك التي نشأت في أحضان سلطات ليبرالية نشأت بدورها منذ عهود الحكم الكولونيالي، وخبرت العديد من التجارب الديمقراطية، فمن الجزائر إلى كينيا في وقت سابق، إلى جورجيا وأوكرانيا ومولدافيا مؤخرا، إلى زيمبابوي حاليا، وحال "الانكشاف الديمقراطي" يمارس فعله النافي، دون أن تجد حتى التدخلات الإقليمية والدولية نصيبا من النجاح في جسر هوة الخلافات الناشئة بفعل العملية الانتخابية. وهنا لا يختلف "فوز حماس" في انتخابات تشريعية و"تأويلها لنتائجها" كونها منحتها أو تمنحها سلطة تتعدى نطاقات السلطة إلى نطاقات هيمنية أبوية؛ هي الأعلى من أي سلطة، فكيف إذا اقترن الأمر أو جرى تآخي السياسة السلطوية بالدين وتماهيهما، حينها يصبح "التكليف الإلهي" بديلا للعملية الديمقراطية وإنهاء لها بالسيطرة عليها والعمل على إلغائها مرة .. وإلى الأبد!!. هو المنطق ذاته يتكرر ويكرر "مناقبيات" السلطة "المسرطنة" في نظرتها لذاتها ورؤيتها للآخر، حيث الفشل هو بالتحديد نجاحها في التمسك باعتقاداتها الخاصة، التي هي محور مشروعها الخاص المناهض والمناقض ليس للدولة أو السلطة الوطنية، بل وللوطنية ذاتها، فأي تطور ديمقراطي ممكن والحالة هذه داخل المجتمعات الوطنية القاصرة أو العاجزة عن بناء الدولة، ولأسباب داخلية أولا وأخيرا، دون تجاهل المسببات الخارجية بالطبع، الأقل شأنا، إذا ما نظرنا أو نظرنا للمسألة بموضوعية.

* الحوار المتمدن

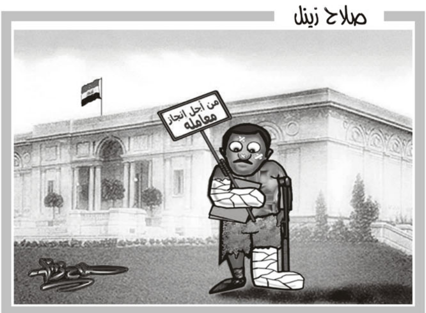صلاح زينل